الأمم المتحدة S/2014/595

مجلس الأمن

Distr.: General
29 August 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه التقرير عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جمهورية رواندا في شهر تموز/يوليه ٢٠١٤ (انظر المرفق).

وقد أُعدَّت هذه الوثيقة تحت إشرافي وبعد التشاور مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوجين ريتشارد **غاسانا**
الممثل الدائم

031014 100914 14-60178 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة رواندا (تموز/يوليه ٢٠١٤)

مقدّمة

١ - في تموز/يوليه ٢٠١٤، عقد مجلس الأمن ٣٥ جلسة تناولت أساسا حالات نزاع محددة، كما تناولت مناقشات مواضيعية لمسائل منها حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وتضمنت تلك الجلسات مناقشتين مفتوحتين، و ١٠ جلسات إحاطة، و ١٥ جلسة مشاورات مغلقة، وجلسة خاصة واحدة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بقوات الشرطة. وعقد رئيس المجلس بالإضافة في ١٥ تموز/يوليه جلسة تحاور غير رسمية بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع. واتخذ المجلس ٥ قرارات وأصدر ٣ بيانات رئاسية و ١٦ بيانا صحفيا، و ٤ ورقات معلومات للصحافة.

٢ - وقد أخذت رواندا في اعتبارها عند إعدادها لهذا التقييم الشهري مذكرة الرئيس المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/922)، التي أكد أعضاء المجلس فيها من جديد التزامهم بتعزيز كفاءة عمل المجلس وشفافيته. وقد أقر المجلس في تلك المذكرة على وجه التحديد بجدوى هذه التقييمات الشهرية ”في تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الجوانب الرئيسية لعمل المجلس خلال ذلك الشهر“.

أفريقيا

بوروندي

٣ - في ١٠ تموز/يوليه، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام لبوروندي ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بارفيه أونانغا - أنيانغا عن طريق الفيديو من بوجومبورا، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش.

٤ - وأشار الممثل الخاص إلى إنجاز أعمال هامة في التحضير للانتخابات العامة المقررة لعام ٢٠١٥، ومنها اعتماد القانون الانتخابي ومدونة قواعد السلوك، و أعرب عن قلقه إزاء وجود قيود سياسية تستهدف قادة أحزاب المعارضة. ولاحظ الدور الهام الذي تضطلع به بلدان المنطقة، وبعض أعضاء المجلس في دعم السلام والاستقرار في بوروندي، وشدد على

الحاجة إلى قيام حكومة بوروندي بفتح الفضاء السياسي من أجل تهيئة مناخ مواتٍ لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في عام ٢٠١٥.

٥ - وقدم الأمين العام المساعد إحاطة إلى المجلس عن الزيارة التي قام بها إلى بوروندي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ من أجل تقييم حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. وأبلغ المجلس بحدوث بعض التطورات الإيجابية، منها أعمال ذات مصداقية أنجزتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وانخفاض شديد في عدد عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. وأعرب مع ذلك عن قلقه إزاء الاتجاه نحو تزايد القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وأشار إلى تزايد العنف السياسي وتخويف المعارضين السياسيين، وتعطيل الاجتماعات السياسية من جانب حركة ''الإمبونيراكوري'' وهي الجناح الشبابي لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، الحاكم في البلد. وشدد أيضا على أنه ينبغي أن تكون للحقوق الاجتماعية والاقتصادية أولوية في بوروندي. وأبلغ المجلسَ باعتزام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إعادة فتح المكاتب الاحتياطية للمفوضية في بوروندي، عملا باتفاق أبرمته المفوضية في عام ١٩٩٥ مع حكومة بوروندي. وأشار إلى أن الحكومة أُبلغت بتلك النية في رسالة وُجهت إليها. واختتم كلمته بالتشديد على أن نجاح العملية الانتخابية ومصداقيتها سيشكلان خطوة هامة في تحسين صورة بوروندي وقدرتها على حشد الدعم لبرامجها الإنمائية وآليات العدالة الانتقالية لديها.

٦ - ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في الإعداد لانتخابات عام ٢٠١٥، ولا سيما باعتماد القانون الانتخابي ومدونة قواعد السلوك. وأعرب معظم الأعضاء مع ذلك عن قلقهم إزاء تضييق الحريات المدنية والعامة، وإزاء العنف بدوافع سياسية، وتخويف المعارضين السياسيين، وقيام حركة الإمبونيراكوري بتعطيل الاجتماعات السياسية. وحثوا بقوة حكومة بوروندي على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة الجناة. وشدد بعض أعضاء المجلس على ضرورة احترام جميع الجهات الفاعلة في بوروندي للدستور وللممارسات السلمية، وانتقدوا في هذا الصدد أنشطة التطرف غير القانونية التي تقوم بها بعض شخصيات المعارضة. وحذروا أيضا من أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لبوروندي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٧ - في ١١ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة عن موضوع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها رئيسة اللجنة، السفيرة ريموندا مورموكايتي (ليتوانيا) التي أبلغت أبلغ الأعضاء بأن اللجنة أدرجت في ٩ أيار/مايو ثلاثة أشخاص في قائمة الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٣٠ و ٣٢ من القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤)، وأعربت عن أسفها لأن الإفلات من العقاب لا يزال يمثل العقبة الرئيسية في طريق الانتقال السياسي. وأطلعت المجلس على حالات موثقة لقيام مجموعات مسلحة بعرقلة جهود إيصال المساعدة الإنسانية، واستغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مشروع، وعلى محاولات غير ناجحة لنزع السلاح.

٨ - وشجب أعضاء المجلس خلال مشاورات مغلقة حالة الإفلات من العقاب وانتهاكات نظام الجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك ما يتعلق بالحظر على الأسلحة. وأعربوا عن تقديرهم لرئيسة اللجنة لما أبدته من تفان في تنفيذ نظام الجزاءات ووعدوا بتقديم كامل الدعم لها في عملها.

٩ - وفي ١٦ تموز/يوليه، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إيرفيه لادسو، إحاطة إلى المجلس في مشاورات مغلقة عن الأعمال التحضيرية لنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقال إنه بالرغم من التحسن الذي شهدته العاصمة بانغي فإن الحالة لا تزال متوترة وهشة في جميع أنحاء البلد بسبب ما تقوم به مليشيات جماعة سيليكا السابقة وجماعة آنتي بالاكا من عمليات قتل وانتقام. ورحب بالجهود الإقليمية الرامية إلى إنهاء الأزمة، ولا سيما بالحوار الذي كان من المقرر أن يجريه منتدى المصالحة الوطنية والحوار السياسي من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين الجماعات المسلحة والميليشيات.

١٠ - وفيما يتعلق بنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ذكر وكيل الأمين العام أنه بالرغم من أن البعثة لن تصل إلى قوامها المأذون به بحلول الموعد النهائي المحدد لـ ١٥ أيلول/سبتمبر، فإنها بدأت انتشارها واستعدادها اللوجستي. وأشار أيضا إلى العديد من العقبات التي أخّرت العملية والتي تمثلت أساسا في ضعف البنية التحتية وقلّة المقاولين المحليين، الأمر الذي أثّر سلبا على نقل المعدات.

١١ - وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وشددوا على ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب.

وأبرزوا أهمية الحوار الشامل والمصالحة الوطنية، وأحاطوا علما بالتقدم المحرز في نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وفي عملية تحويلها للعمل تحت شارات أخرى.

١٢ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا للصحافة رحب فيه بالتوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية والعنف بين الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال منتدى المصالحة الوطنية الذي عقد في برازافيل في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤. ودعا جميع الأطراف إلى تنفيذ ذلك الاتفاق فورا وبشكل كامل.

ليبيا

١٣ - في ١٧ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة عن الحالة في ليبيا. وقدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، طارق متري، إحاطة إلى المجلس عن طريق الفيديو من بيروت. وأدلى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لليبيا، محمد عبد العزيز، أيضا ببيان.

١٤ - وقدم الممثل الخاص تقريرا عن تدهور الحالة في ليبيا بشكل يثير الجزع، مثلما يتبين من المواجهات الدائرة بين المجموعات المتنافسة في العاصمة الليبية والتي أدت إلى الاقتتال من أجل السيطرة على مطار طرابلس الدولي. وقال إن العمليات العسكرية التي يقودها الجنرال المتقاعد خليفة حفتر تواصلت في بنغازي، كما تواصل اغتيال واختطاف المدنيين والزعماء السياسيين. وفسّر الممثل الخاص قراره بخفض عدد الموظفين الدوليين العاملين في بعثة الأمم المتحدة ثم سحبهم بتزايد الخطر الأمني. ورحب بالنجاح في إجراء انتخابات مجلس النواب ليحل محل المؤتمر الوطني العام، وأبلغ أنه لم يتمكن من عقد اجتماع لممثلي الجهات الفاعلة الرئيسية الليبية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل ذات الصلة بعملية الانتقال.

١٥ - وقدّم وزير الشؤون الخارجية للمجلس عرضا تفصيليا عن الحالة في الميدان، وعن التحديات الماثلة على جميع مستويات المجتمع، من تزايد عدد الأشخاص المشردين داخليا إلى النزاعات التي يغذيها الارتباط القبلي بالجماعات المسلحة، وعدم مشاركة الجمهور بدرجة كافية بالرغم من وجود الآلاف من منظمات المجتمع المدني. وبيّن أنه لا توجد ثقة بين الجمهور والحكومة، وفيما بين الهيئات الحكومية نفسها. وقال إن تلك التحديات تستعصي على الحكومة بمفردها، وحذر من أنه إذا لم تُتخذ أي تدابير من جانب المجتمع الدولي، فإن ليبيا يمكن أن تصبح دولة فاشلة. وأشار الوزير إلى أن الفصل السابع يمكن أن يوفر إطارا قانونيا أحسن وأكثر فعالية لمشاركة الأمم المتحدة في الجهود المتعلقة بليبيا.

ودعا أيضا إلى إيفاد بعثة من الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات في ليبيا، تشارك في المجالات ذات الأولوية التي تحددها ليبيا، موضحا أنه لا يدعو إلى تدخل عسكري.

١٦ - وأدان أعضاء المجلس أعمال العنف الأخيرة في طرابلس، بما في ذلك الهجمات على المطار الدولي. ودعوا جميع الجماعات والميليشيات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها والانخراط في حوار سياسي. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء قلة فعالية السيطرة على الأسلحة في ليبيا. وأشادوا بالانتخابات التي أجريت في ٢٥ حزيران/يونيه واعتبروها خطوة نحو إنشاء مؤسسات ديمقراطية، وأعربوا عن أسفهم لأن الحوار الوطني المقرر لم يحدث بسبب انسحاب عدد من الجهات السياسية الرئيسية. وفيما يتعلق بتعزيز وجود الأمم المتحدة في ليبيا، رأى بعض أعضاء المجلس أنه يمكن للأمانة العامة أن تقترح خيارات مختلفة لعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. وأقترح بعض أعضاء المجلس عقد مؤتمر دولي بشأن ليبيا.

١٧ - وبعد المشاورات، أصدر أعضاء المجلس بيانا للصحافة أدانوا فيه أعمال العنف الأخيرة في ليبيا، بما في ذلك القتال الدائر حول مطار طرابلس الدولي، وهي أعمال عنف تتواصل منذ مدة لأسباب سياسية بين الميليشيات. ودعا الأعضاء مجددا جميع الأطراف إلى المشاركة في حوار سياسي، والامتناع عن العنف وعن الإتيان بما يتعارض مع استقرار الدولة. ورحب أعضاء المجلس بالانتخابات البرلمانية الناجحة التي جرت في ليبيا في ٢٥ حزيران/يونيه بالرغم من التحديات الأمنية القائمة ودعوا البرلمان المنتخب ديمقراطيا إلى التعجيل بالاجتماع والاتفاق على تشكيل حكومة والسعي إلى تحقيق تقدم في التحول الديمقراطي في ليبيا.

١٨ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، أصدر أعضاء المجلس بيانا للصحافة رحبوا فيه بالإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية الليبية التي جرت في ٢٥ حزيران/يونيه. وحثوا على الإسراع بانعقاد مجلس النواب وشروعه في العمل المهم المتمثل في تحقيق التوافق السياسي لدى الشعب الليبي على حكومة والتعجيل بتحقيق تقدم في الانتقال الديمقراطي في ليبيا. وأدان أعضاء المجلس مرة أخرى استمرار العنف في ليبيا، بما في ذلك القتال حول مطار طرابلس الدولي، وأكدوا من جديد أن العنف والتهديد به أمر غير مقبول، وأنه ما ينبغي اللجوء إليه لتحقيق أهداف سياسية.

مالي

١٩ - في ١ تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا للصحافة أدان فيه بأقوى العبارات تفجير عبوة ناسفة محلية الصنع في منطقة تبعد ٣٠ كيلومترا إلى الغرب من مدينة تمبكتو، بمالي

في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ تسببت في مقتل أحد أفراد حفظة السلام من بوركينا فاصو في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفي إصابة ستة آخرين.

٢٠ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2014/15) رحب فيه ببدء عملية التفاوض في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤ بالجزائر العاصمة بين الأطراف المالية بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل يُخرج مالي من الأزمة. وأشاد المجلس بالأطراف لما أجرته، بتيسير من حكومة الجزائر، من حوار ومناقشات بناءة في الجزائر العاصمة في الفترة الممتدة من ١٦ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، أفضت إلى توافق آراء الأطراف على ”خارطة طريق المفاوضات في إطار عملية الجزائر العاصمة“. ودعا المجلس الأطراف إلى الامتثال امتثالا تاما للالتزامات المحددة في خارطة الطريق، بوسائل منها الانخراط في محادثات السلام الشاملة في الجزائر العاصمة المزمع بدؤها في ١٧ آب/أغسطس.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

٢١ - في ٨ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في النصف الأول من عام ٢٠١٤، قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، سعيد جينيت. وفي اليوم التالي، اعتمد أعضاء المجلس بيانا للصحافة أعربوا فيه عن تأييدهم الكامل لأنشطة الممثل الخاص ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وخصوصا فيما يتعلق بتنسيق الاستراتيجيات على الصعيدين الإقليمي والدولي في دعم السلام والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الصومال/إريتريا

٢٢ - في ٣ تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا للصحافة أدان فيه بشدة اغتيال أحمد محمود هايلد عضو برلمان جمهورية الصومال الاتحادية في اليوم نفسه، وقد أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن ذلك.

٢٣ - وفي ١١ تموز/يوليه، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، السفير أوه جون (جمهورية كوريا). وأشار رئيس اللجنة إلى أن فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لاحظ في تقريره لمنتصف المدة أن الحالة الأمنية في المنطقة الجنوبية من الصومال لم تشهد تغيرا كبيرا وأن حركة الشباب مستمرة في أعمالها الإرهابية. وأطلع فريقُ الرصد اللجنةَ أيضا على آخر المعلومات عن شحنات الأسلحة السرية، وعمليات

تسريب الأسلحة والذخائر إلى جهات يمكن أن تكون حركة الشباب الصومالية أحداها. وإضافة إلى ذلك، أعرب فريق الرصد عن قلقه إزاء سوء التصرف في الموارد المالية العامة والاستمرار في انتهاك الحظر على الفحم. وأشار رئيس اللجنة في الختام إلى أنه طلب من حكومة إريتريا تيسير عقد اجتماع آخر بين فريق الرصد والمسؤولين الإريتريين لتمكين الفريق من مواصلة تعاونه البناء مع حكومة إريتريا حتى نهاية ولايته الحالية.

٢٤ - وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية في مقديشو، وانتهاك الحظر على الفحم، والحظر الجزئي على الأسلحة، فضلا عن سوء إدارة الأموال العامة. وتعهدوا بتقديم الدعم إلى رئيس اللجنة وإلى فريق الرصد في جهودهما الرامية إلى كفالة تنفيذ نظام الجزاءات في الصومال وإريتريا تنفيذا كاملا.

٢٥ - وفي ١١ تموز/يوليه أيضا، وفي إطار البند المعنون ''مسائل أخرى''، قدم الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، نيكولاس كاي، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في الصومال إثر الهجمات التي شنتها حركة الشباب في مقديشو. وأشار إلى أنه منذ بدء العمليات المشتركة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي ضد حركة الشباب، كثفت الجماعة الإرهابية نشاطها بشن المزيد من الهجمات في مقديشو، بما في ذلك ضد رموز المؤسسات الصومالية، مثل البرلمان في ٥ تموز/يوليه والقصر الرئاسي ''فيلا صوماليا'' في ٨ تموز/يوليه.

٢٦ - وشدد الممثل الخاص على أهمية اتّباع نهج متعدد الأبعاد لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في الصومال، مع مواصلة العمليات العسكرية ودعم الجيش الوطني الصومالي. وشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى تحقيق تقدم سياسي في مجالات منها ما يتعلق بإنشاء نظام اتحادي.

٢٧ - وبعد الجلسة، أصدر المجلس بيانا للصحافة أدان فيه بأشد العبارات الهجمات التي شنتها حركة الشباب قبل ذلك بأسبوع في مقديشو على القصر الرئاسي والبرلمان وأعضاء البرلمان.

السودان/جنوب السودان

٢٨ - في ١٦ تموز/يوليه، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها عن طريق الفيديو المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، هايلي منكريوس، ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري آموس. وقدم المبعوث الخاص إلى المجلس إحاطة عن الحالة السياسية والأمنية في السودان وفي جنوب

السودان، بما في ذلك في ولايتي كردفان الجنوبية والنيل الأزرق. وقال إن العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان أحرزت بعض التقدم وإن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها استأنفت عمليتها الجوية، وأنه لم يرد من الطرفين ما يفيد بحدوث أنشطة عسكرية على الحدود بينهما. وفيما يتعلق بجنوب السودان، أعرب المبعوث الخاص عن أسفه لكون القائدين السياسيين لا يزالان يجنّدان القوات ويقتنيان الأسلحة، بالرغم من اتفاقهما يوم ١٠ حزيران/يونيه على السعي إلى تشكيل حكومة انتقالية في غضون ٦٠ يوما. وأشار إلى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تنظر في اتخاذ تدابير عقابية ضد الأشخاص الذين يعرقلون عملية السلام، ودعا مجلس الأمن إلى دعم جهودها.

٢٩ - وأعربت وكيلة الأمين العام من جانبها عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية في ولايتي كردفان الجنوبية والنيل الأزرق، وأبلغت المجلس باستمرار منع وصول المساعدات الإنسانية، في انتهاك للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وشجبت استمرار القصف الجوي في المنطقتين المذكورتين، بما في ذلك المستشفيات والمرافق الطبية وغيرها من المواقع المدنية، فضلا عن قصف كادوقلي من طرف القطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان. وأشارت إلى أن عمليات القصف تلك في موسم الأمطار الذي يمتد من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ستكون له عواقب وخيمة على الأمن الغذائي في موسم الحصاد في أيلول/سبتمبر. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في جنوب السودان، حذرت وكيلة الأمين العام من أن أكثر من مليون نسمة سيكونون مهددين بشدة بالمجاعة بسبب استمرار الاقتتال وانعدام الأمن الغذائي وتقطع سبل التنقل.

٣٠ - وخلال المشاورات، اعتمد أعضاء المجلس ورقة معلومات للصحافة أعربوا فيها عن قلقهم العميق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في ولايتي كردفان الجنوبية والنيل الأزرق، وحثوا الأطراف المتحاربة على وقف الاقتتال والدخول في حوار مباشر وبدون شروط مسبقة، والسماح بوصول المساعدة الإنسانية بدون عوائق وفقا للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). كما أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في جنوب السودان التي أصبحت تهدد ما يقرب من مليون نسمة بالمجاعة. وأعربوا كذلك عن جزعهم من المعلومات التي أفادت بأن الطرفين يواصلان تجنيد القوات واقتناء الأسلحة، في انتهاك لاتفاقهما في ١٠ حزيران/يونيه، وعن استعدادهم للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة ضد من لا يفون بالتزاماتهم بالسلام في جنوب السودان.

٣١ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا للصحافة أدان فيه بشدة سلسلة الهجمات التي شنها شبان مسلحون وقوات المعارضة المسلحة في ٢٠ تموز/يوليه، والهجمات التي شنتها

قوات حكومة جنوب السودان في ٢٣ تموز/يوليه في تنازع الطرفين على السيطرة على مدينة ناصر في ولاية أعالي النيل في جنوب السودان.

٣٢ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء حالة انعدام الأمن الغذائي المأساوية في جنوب السودان، ووصفها بأنها الأسوأ في العالم حاليا. وأعرب أعضاء المجلس عن عميق قلقهم من أن الأزمة في جنوب السودان تهدد بحدوث مجاعة نتيجة استمرار النزاع واستهداف المدنيين وتشريد السكان. وناشدوا جميع الدول الأعضاء على التعجيل بالوفاء بتعهداتها وعلى زيادة التزاماتها. ودعوا جميع الأطراف إلى احترام السكان المدنيين وحمايتهم والتعجيل بإيصال المساعدات الإنسانية إليهم بصورة آمنة وبدون عوائق

آسيا

أفغانستان

٣٣ - في ١٥ تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الانتحاري الذي وقع في ١٥ تموز/يوليه في باكتيكا بأفغانستان وخلف العديد من القتلى والإصابات في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، والهجوم الذي وقع في كابل في اليوم نفسه وأسفر عن عدد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، والذي أعلنت طالبان مسؤوليتها عنه.

أوروبا

قبرص

٣٤ - في ٢٣ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ونائبة المستشار الخاص للأمين العام، ليزا بوتنهايم، إحاطة إلى المجلس من نيقوسيا عن طريق الفيديو.

٣٥ - وفي ٢٤ آب/أغسطس، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن الحالة في قبرص. وقدمت الممثلة الخاصة ونائبة المستشار الخاص إحاطة عن طريق الفيديو إلى المجلس من نيقوسيا أشارت فيها إلى أن عام ٢٠١٤ يصادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وأن القوة كفلت منذ ذلك الوقت للمدنيين في المنطقة العازلة وحولها الظروف الملائمة للقيام بأنشطتهم العادية. ووصفت الحالة بأنها تتسم بالهدوء

والاستقرار بصفة عامة، وأعربت عن أسفها لحدوث بعض الانتهاكات والحوادث في المنطقة العازلة. كما رحبت بالاتفاق على الإعلان المشترك الذي وقّعه زعماء القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤. ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف المعنية إلى احترام سلطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في المنطقة العازلة، وأعربوا عن تأييدهم لاستئناف المفاوضات من أجل حل المسألة القبرصية.

٣٦ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع قراره ٢١٦٨ (٢٠١٤) الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حتى ٣١ كانون الثاني/يناير.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2013/136)

٣٧ - في ١٨ تموز/يوليه، استمع المجلس في اجتماع عاجل إلى إحاطة عن سقوط طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH17 في الجزء الشرقي من أوكرانيا. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان. وأدلى ببيانات أعضاءُ المجلس بمن فيهم ممثلا أستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهما بلدان فقدا مواطنين في الحادث. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو دول غير أعضاء في المجلس فقدت مواطنيها في الحادث، منها ماليزيا، وهولندا، وإندونيسيا، والفلبين، وبلجيكا، وكندا، ونيوزيلندا، وفييت نام. وأدلى ممثل أوكرانيا أيضا ببيان.

٣٨ - وأفاد وكيل الأمين العام بأن الأمم المتحدة لم تتلق معلومات خضعت لتحقق مستقل عن أسباب الحادث، وأن الأمين العام مترعج لورود تقارير ذات مصداقية تشير إلى أن الطائرة أُسقطت بقذيفة أرض - جو متطورة. وأضاف أن الأمين العام دعا إلى إجراء تحقيق دولي كامل وشفاف. ولاحظ وكيل الأمين العام أن هذا الحادث يذكّر بهشاشة الحالة في شرق أوكرانيا، وأن تلك الحالة أثرت على بلدان وأسر خارج حدود أوكرانيا. وأطلع المجلس على الجهود الدبلوماسية المكثفة الجارية بهدف وقف تصاعد الأزمة، وأعرب عن قلقه إزاء الحالة على الحدود بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا والمناطق المجاورة. وشدد على الحاجة الماسة إلى الاتفاق على وقف مستدام لإطلاق النار في شرق أوكرانيا، وعلى احترامه من جميع الأطراف المعنية، وكذلك على الحاجة إلى كفالة المراقبة الفعالة على الحدود الروسية - الأوكرانية. وكرر تأكيد دعوة الأمين العام إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة على الفور والدخول في حوار مباشر مع الحكومة الأوكرانية. وحث أيضا السلطات الأوكرانية على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وكفالة حماية المدنيين. وأضاف أن إعلان برلين المشترك الذي توصل إليه وزراء خارجية الاتحاد الروسي وألمانيا، وفرنسا،

وأوكرانيا في ٢ تموز/يوليه يمثّل، على غرار بيان جنيف الصادر في ١٧ نيسان/أبريل، طريقة واضحة وبناءة لوقف تصاعد الأزمة.

٣٩ - وأعرب أعضاء المجلس عن تعاطفهم وخالص تعازيهم لأسر الضحايا وحكوماتهم. وأدانوا إسقاط طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH17 وطالبوا بتحقيق دولي كامل ودقيق وشفاف ومستقل، وشددوا على محاسبة المسؤولين عن ذلك. ودعا معظم أعضاء المجلس إلى وصول المحققين فورا إلى موقع الحادث لتحديد أسبابه وتفادي التلاعب بالأدلة. وأصدر المجلس بيانا للصحافة.

٤٠ - وفي ٢١ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع قراره ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي أدان فيه بأقوى العبارات إسقاط طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH17 في ١٧ تموز/يوليه في مقاطعة دونيتسك بأوكرانيا، مما أودى بحياة ٢٩٨ شخصا. وكان اثنان من أعضاء المجلس ممثلين على المستوى الوزاري - أستراليا التي مثلتها وزيرة خارجيتها جولي بيشوب؛ ولكسمبرغ التي مثلها وزير خارجيتها جان أسيلبورن. ومثّل هولندا التي فقدت ١٩٦ من رعاياها على متن الرحلة MH17 وزير خارجيتها فرانسيسكوس تيمرمانس. وأيد المجلس في ذلك القرار الجهود الرامية إلى إجراء تحقيق دولي كامل ودقيق ومستقل وفقا للمبادئ التوجيهية التي تنظم الطيران المدني الدولي. واعترف بالجهود التي تبذلها أوكرانيا، التي تعمل بشكل منسق مع منظمة الطيران المدني الدولي وغيرها من المنظمات والخبراء الدوليين، لإجراء تحقيق دولي في الحادث، وطالب الجماعات المسلحة التي تسيطر على موقع الحادث والمناطق المحيطة به الامتناع عن أي أفعال قد تغيّر الحقائق في الموقع، وطالب بالوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية في المناطق المجاورة مباشرة لموقع تحطم الطائرة.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

٤١ - في ١ تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا للصحافة أعرب فيه عن غضبه العميق وأدان فيه بأقوى العبارات قتل ثلاثة مراهقين، إسرائيليين اثنين ومواطن من الولايات المتحدة، اكتشفت جثثهم قرب مدينة الخليل في ٣٠ حزيران/يونيه.

٤٢ - وفي ٢ تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا للصحافة أعرب فيه عن أسفه العميق وأدان بأقوى العبارات اختطاف وقتل مراهق فلسطيني من القدس الشرقية في ٢ تموز/يوليه.

٤٣ - وفي ١٠ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة طارئة بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. وأبلغ الأمين العام في إحاطة قدمها للمجلس بأنه أجرى اتصالات

مع قادة المنطقة، ودعا المجتمع الدولي إلى تسريع الجهود الرامية إلى وضع حد فوري للتصعيد. وأعرب عن قلقه لاستمرار سقوط قتلى من المدنيين الفلسطينيين. وقال الأمين العام إن المجتمع الدولي يواجه خطر انفجار الوضع في إسرائيل وغزة مشيرا إلى سقوط أكثر من ٥٠٠ صاروخ وقذيفة هاون من غزة على إسرائيل وقيام إسرائيل بأكثر من ٥٠٠ عملية قصف على غزة. ودعا جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإلى احترام القانون الإنساني الدولي. ووعد بمواصلة جهوده الرامية إلى سد الفجوات وإحياء المفاوضات. وأدلى ببيان كل من المراقب الدائم لدولة فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل.

٤٤ - وأثناء المشاورات التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس مجددا عن غضبهم إزاء اختطاف وقتل المراهقين الإسرائيليين الثلاثة والمراهق الفلسطيني. وأدان معظم الأعضاء إطلاق الصواريخ من جانب حماس على العديد من المدن الإسرائيلية، والضربات الجوية التي وجهتها إسرائيل ورأوا فيها استخداما مفرطا للقوة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء خطر تصعيد العنف، ودعوا جميع الأطراف إلى الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار في غزة، المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ودعوا كذلك إلى التعجيل باستئناف عملية السلام.

٤٥ - وفي ١٢ تموز/يوليه أصدر المجلس بيانا للصحافة أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء الأزمة في غزة وسلامة السكان المدنيين من الجانبين وحمايتهم. ودعا أعضاء المجلس إلى تهدئة الوضع، واستعادة الهدوء والعودة إلى وقف إطلاق النار المتفق عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وأعربوا أيضا عن دعمهم لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

٤٦ - وفي ١٨ تموز/يوليه، استمع المجلس في جلسة طارئة إلى إحاطة في أعقاب بدء العملية العسكرية البرية لقوات الدفاع الإسرائيلية في غزة. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأدلى ببيان كل من المراقب الدائم لدولة فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل.

٤٧ - وأشار وكيل الأمين العام في الإحاطة التي قدمها إلى أن الأمين العام سيقوم، في ظل تصاعد العنف في غزة، بزيارة المنطقة يوم السبت ٢٠ تموز/يوليه للإعراب عن تضامنه مع الإسرائيليين والفلسطينيين، وللمساعدة على تنشيط الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لإيجاد حل للأزمة. وشدد على أن لإسرائيل شواغل أمنية مشروعة، وأدان إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي من غزة على إسرائيل، ولكنه أعرب عن القلق إزاء الرد الإسرائيلي المفرط. وذكّر بأن الأمين العام حث الطرفين على بذل قصاراهما لحماية المدنيين ومرافق الأمم المتحدة وموظفيها، وعلى ضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين

إليها. وأشار إلى أن الهدنة الإنسانية المؤقتة بعثت أملا في التوصل إلى وقف طويل المدى لإطلاق النار، على النحو الذي توسطت فيه حكومة مصر. وكرر الإعراب عن أهمية معالجة الأسباب الجذرية للتصعيد الحالي، مع الدعوة إلى احراز تقدم سياسي وأمني ومؤسسي واجتماعي – اقتصادي يعزز استقرار الوضع في غزة.

٤٨ – وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء جسامة الحالة الإنسانية نتيجة للأزمة الحالية في غزة. ودعوا إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين، على النحو الذي اقترحته مصر، وحثوا على العودة إلى طاولة المفاوضات بهدف التفاوض على إحلال سلام دائم وحل قائم على وجود دولتين. وأدان معظم أعضاء المجلس الإطلاق العشوائي للصواريخ على إسرائيل من جانب حماس وأدان بعضهم العدوان الإسرائيلي على غزة وهجماتها العشوائية واستخدامها المفرط للقوة.

٤٩ – وفي ٢٠ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة طارئة بشأن الحالة في غزة، واستمع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأشار وكيل الأمين العام إلى أن الحالة في غزة تزداد تدهورا، وأن ما يزيد على ٤٣٠ شخصا قتلوا في غزة، و ٠٠٠ ٨٣ شخص شُردوا، في حين قُتل ١٨ جنديا إسرائيليا واثنان من المدنيين الإسرائيليين. وقال إن الأمين العام الذي كان قد وصل إلى المنطقة دعا إلى وقف الأعمال العدائية فورا وحث الطرفين على العودة إلى مائدة المفاوضات. وحث وكيل الأمين العام الجانبين على احترام القانون الإنساني الدولي، ودعا المجتمع الدولي إلى دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تعاني أنشطتها من عجز قدره ٦٠ مليون دولار في تلبية الاحتياجات من البنود الطبية وغير الغذائية.

٥٠ – وخلال المناقشة التي تلت ذلك، اعتمد أعضاء المجلس ورقة معلومات للصحافة أعربوا فيها عن شديد قلقهم إزاء تصاعد العنف في غزة، ودعوا إلى احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين، وشددوا على الحاجة إلى تحسين الحالة الإنسانية، بما في ذلك من خلال فترات هدنة لأغراض إنسانية، وأعربوا عن قلقهم الشديد إزاء تزايد عدد الضحايا، ودعوا إلى وقف الاقتتال فورا والعودة إلى وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ورحبوا بالجهود التي تبذلها مصر للتوسط من أجل إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، وبجهود الأمين العام.

٥١ – وفي ٢٢ تموز/يوليه، عقد المجلس مناقشته الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن طريق الفيديو من رام الله أدان فيها بشدة إطلاق الصواريخ العشوائي من طرف حماس والجهاد الإسلامي من غزة على إسرائيل،

وأعرب عن جزعه من رد فعل إسرائيل المفرط وما أسفر عنه من قتلى في صفوف المدنيين. وأشار الأمين العام الذي كان يزور المنطقة إلى أنه وجّه في كل مرحلة من مراحل زيارته إلى الشرق الأوسط رسالة تضمنت ثلاثة عناصر هي دعوة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى وقف الاقتتال، والعودة إلى الحوار، ومعالجة الأسباب الجذرية لدورات العنف التي لا تزال تعصف بهم. وشدد على أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعالج تلك المسائل الأساسية ومنها الاعتراف المتبادل، والاحتلال، واليأس، والحرمان من الكرامة الذي يجعل المرء يشعر أنه مضطر للجوء إلى العنف للمطالبة برفع الظلم.

٥٢ - وأعربت دول أعضاء وغير أعضاء في المجلس عن قلقها من تفاقم الأزمة المتعلقة بالقطاع. وكررت دعوتها لوقف إطلاق النار فورا، وأيدوا توسط مصر لوقف إطلاق النار. وأدان العديد من الأعضاء إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي من جانب حماس على إسرائيل، وأعربوا عن قلقهم إزاء الرد غير المتناسب من جانب إسرائيل. ودعوا جميع الأطراف إلى حماية المدنيين والتقيد بالقانون الإنساني الدولي وبحقوق الإنسان. وأدان بعض الأعضاء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وحمّلوا مجلس الأمن مسؤولية عدم اتخاذ أي إجراء لمعالجة الحالة. وأشار معظم المتكلمين أيضا إلى النزاعات الدائرة في الجمهورية العربية السورية والعراق، وإلى الحالة في لبنان.

٥٣ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2014/13) أعرب فيه أعضاؤه فيه عن بالغ قلقهم إزاء تدهور الوضع نتيجة للأزمة المتعلقة بقطاع غزة والخسارة في الأرواح والإصابات في صفوف المدنيين، ودعوا إلى الاحترام التام للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية السكان المدنيين، وأعربوا عن تأييدهم القوي للدعوة التي أصدرها الشركاء الدوليون والأمين العام لوقف إطلاق النار فورا ودون شروط لأغراض إنسانية، والسماح بتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة على وجه السرعة، وحثوا جميع الأطراف على قبول وقف إطلاق النار الإنساني وتنفيذه الكامل حتى فترة العيد وما بعده.

٥٤ - وفي ٣١ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة طارئة استمع فيها إلى إحاطة عن الحالة فيما يتصل بغزة. وأشارت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، في إحاطة قدمتها إلى المجلس عن طريق الفيديو، إلى أن الحالة المتوترة أصلا في غزة تفاقمت بصراع يتواصل منذ ٢٤ يوما وبسقوط الآلاف من الضحايا بين قتلى ومصابين ومشردين داخليا. كما أعرب عن أسفها لأن أكثر من ١٠٣ من مرافق الأمم المتحدة تعرضت للهجوم بما في ذلك مدرسة تابعة للأنروا كانت تستضيف ٣ ٣٠٠ شخص مشرد، مضيفة أنه لا يمكن تبرير انتهاك حرمة عمليات الأمم المتحدة، وموظفيها وأماكن عملها.

وشددت على أن القائمين بتقديم المساعدات الإنسانية بحاجة إلى المزيد من فترات الهدنة لأغراض إنسانية ليتمكنوا من الوصول إلى من هم بحاجة إلى تلك المساعدات، وذلك إلى أن يُتفق على وقف اطلاق النار لمدة أطول. ودعت حكومة إسرائيل وحماس والجماعات المقاتلة الأخرى إلى الامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٥٥ - وكرر المفوض العام للأونروا، بيار كراهانبيهل، في مكالمة هاتفية من مدينة غزة إدانته للهجوم الذي تعرضت له مدرسة الفتيات الابتدائية في جبلاية التي كانت الأمم المتحدة تستخدمها مأوى للطوارئ. ودعا إسرائيل إلى الشروع فورا في إجراء تحقيق شفاف في الحادثة، كما دعا جميع الأطراف إلى احترام حرمة مباني الأمم المتحدة. وأبلغ الأعضاءَ بأن صواريخ مملوكة لجماعات مسلحة في غزة عُثر عليها في مرافق غير مستعملة تابعة للأونروا، وأدان وضع تلك الأسلحة في مدارس تابعة للأونروا. وأوضح أن تلك الاكتشافات لا تبرر بأي حال الهجوم على مرافق الأونروا، ودعا إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار.

٥٦ - وفي المشاورات التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في غزة. وأعربوا عن جزعهم الشديد لتزايد عدد القتلى خلال النزاع وتجاوز ذلك العدد ١ ٣٠٠ معظمهم من المدنيين، ومنهم أكثر من ٢٥٠ طفلا. وأدانوا قصف مرافق الأونروا وأعربوا عن قلقهم من اكتشاف صواريخ في البعض من تلك المرافق. وخلال الاجتماع، اعتمد أعضاء المجلس ورقة معلومات للصحافة أعربوا فيه عن خيبة أملهم لأنه لم يُستجب للنداءات الصادرة في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه. ودعوا إلى القبول فورا، لأسباب إنسانية وبدون شروط، بوقف لإطلاق النار يؤدي إلى وقف مستدام للعمليات العدائية على أساس المقترح المصري.

الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

٥٧ - في ٧ تموز/يوليه، عقد المجلس مشاورات بشأن الجمهورية العربية السورية واستمع إلى إحاطة عن طريق الفيديو من المنسقة الخاصة سيغريد كاغ عن أنشطة البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، على أساس التقرير الشهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ورسالة الأمين العام المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) (S/2014/444).

٥٨ - وأفادت المنسقة الخاصة بأن جميع الأسلحة الكيميائية التي أفصحت عنها حكومة الجمهورية العربية السورية قد دُمّرت أو أزيلت بالكامل من الأراضي السورية. وأشارت إلى المهام المتبقية بعد هذا الإنجاز ومنها أساسا تدمير المواد الكيميائية في البحر وفي المنشآت البرية، وتدمير ١٢ مرفقا لإنتاج الأسلحة الكيميائية، واختتام المشاورات الجارية بشأن أوجه التباين المحتملة في الإعلان الأصلي الذي قدمته الحكومة السورية. وذكرت أن المناقشات ستتواصل في الشهور القادمة بين البعثة المشتركة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف التوصل إلى ترتيب بديل ملائم للبعثة المشتركة يمكّن من القيام بأي أنشطة تحقق متبقية في البلد أو أي أنشطة مطلوبة أخرى.

٥٩ - وأثنى أعضاء المجلس في بياناتهم على عمل المنسقة الخاصة وفريق عملها ووصفوه بأنه إنجاز بارز في إزالة الأسلحة الكيميائية المعلن عنها تم في ظروف مليئة بالتحديات الصعبة. وفيما يتعلق بتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ ١٢، شدد معظم أعضاء المجلس على وجوب وفاء الحكومة السورية بالتزاماتها بتفكيك تلك المرافق بمجرد إقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إجراءات ذلك التفكيك. وفيما يتعلق بالاختلافات التقنية في الإعلان الأصلي، شدد أعضاء المجلس على وجوب مواصلة العمل التقني ذي الصلة لتوضيح تلك الاختلافات.

٦٠ - وفي خصوص الترتيب الخلف الذي سيحل محل البعثة المشتركة، أيد معظم الأعضاء استمرار أنشطة البعثة إلى أن يقتنع المجلس بخلوّ الجمهورية العربية السورية من تلك المواد الكيمائية. غير أن أحد الأعضاء أشار إلى أنه ينبغي للبعثة المشتركة أن تنهي تدريجيا أنشطتها ليمكن بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ تسليم المهام التقنية المتبقية إلى أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتوقف عن عقد الجلسات الشهرية المخصصة لمسألة الأسلحة الكيميائية السورية.

٦١ - وفيما يتعلق بالتقرير الذي قدمته مؤخرا بعثة تقصي الحقائق عن استخدام المواد السمية في الجمهورية العربية السورية، اتهم بعض أعضاء المجلس الحكومة السورية باستخدام الغاز السام، بما في ذلك مادة الكلور، وأدانوا الهجوم على أعضاء البعثة. وشددوا أيضا على أنه يتعين على جميع الأطراف في البلد تمكين أعضاء البعثة من التنقل في ظروف من السلامة والأمن. وأعربت بعض الوفود عن قلقها من اكتشاف البعثة المشتركة أن اسطوانتين عثرت عليهما السلطات السورية في منطقة تسيطر عليها المعارضة تحتويان على غاز السارين. وشدد أعضاء كثيرون على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة من يستخدمون الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

٦٢ - وفي ١٤ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع قراره ٢١٦٥ (٢٠١٤) الذي قرر فيه أن يؤذن للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين باستخدام الطرق عبر خطوط التراع والمعابر الحدودية باب السلام وباب الهوى واليعربية والرمثا، إضافة إلى المعابر التي تستخدمها بالفعل، من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء سورية من خلال أقصر الطرق. وقرر المجلس أيضا أن ينشئ آلية للرصد تقوم بمراقبة تحميل جميع شحنات الإغاثة الإنسانية من أجل تأكيد الطابع الإنساني لشحنات الإغاثة هذه.

٦٣ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، عقد المجلس مشاوراته المغلقة الشهرية عن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وقدمت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ إحاطة إلى المجلس بشأن التقرير الخامس للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) (S/2014/525).

٦٤ - وقالت وكيلة الأمين العام في إحاطتها إنه سرّها اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وإن قافلة معونة إنسانية أولى عبرت في ٢٤ تموز/يوليه، إثر اتخاذ ذلك القرار، معبر باب السلام إلى الجمهورية العربية السورية من تركيا. ووجهت اللوم إلى الحكومة السورية لتماديها في منع وصول المعدات الطبية، بما فيها الأدوية المحقونة ومعدات الجراحة، إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. وشددت أيضا على أن الهجمات الجوية العشوائية من قبل قوات الحكومة والقصف من طرف المعارضة المسلحة، والمتطرفين والجماعات الإرهابية، لا تزال تُحدث قتلى وإصابات في صفوف المدنيين وتشرّدهم. وحثت جميع الأطراف على الامتثال لقرارات المجلس في هذا الصدد.

٦٥ - ورحب أعضاء المجلس بالخطوات الأولى التي اتخذت تنفيذا للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) كما يدل على ذلك مرور أولى المساعدات الإنسانية من خلال معبر باب السلام الحدودي. وقالوا إنهم يشعرون مع ذلك ببالغ القلق إزاء استمرار المعارك، بما في ذلك قصف المدنيين، واستخدام البراميل المتفجرة، وقصف المناطق المأهولة بالسكان. ودعوا جميع الأطراف إلى السماح بوصول المساعدات بدون عراقيل إلى السكان المحتاجين إليها. وذكّر بعض أعضاء المجلس بوجوب احترام المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للمساعدة في حالات الطوارئ الإنسانية.

لبنان

٦٦ - في ٩ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة في مشاورات أجراها مع المنسق الخاص لشؤون لبنان، ديريك بلامبلي، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليت، بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، على أساس آخر تقرير للأمين العام (S/2014/438).

٦٧ - وأبلغ المنسق الخاص المجلس بأن الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) تتسم بالهدوء والاستقرار بصفة عامة، بالرغم من الحادثة التي وقعت في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤، عندما قصفت قوات الدفاع الإسرائيلية بالمدفعية الثقيلة والدبابات مترلين في بلدة كفر كلا في لبنان ردا على انفجار على جانب الطريق ضرب دورية تابعة لها في منطقة مزارع شبعا، جنوب الخط الأزرق. وشجب استمرار الخطر الذي يشكله النزاع في الجمهورية العربية السورية على أمن لبنان استقراره. وقدم الأمين العام المساعد من جهته تقييما للحالة الأمنية على طول الخط الأزرق مطابقا لتقييم المنسق الخاص، وأشاد بجودة التعاون والتنسيق بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية بما في ذلك في مجالي التدريب والمناورات المشتركة.

٦٨ - وأحاط أعضاء المجلس علما بالهدوء النسبي الذي ساد منطقة عمليات اليونيفيل خلال الأشهر الأربعة السابقة، غير أنهم أقروا بأنه هدوء على درجة كبيرة من الهشاشة. وشددوا على ضرورة تركيز جميع الأطراف على جميع المسائل المعلقة في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وحثوهم على الالتزام بسياسة النأي بالنفس الواردة في إعلان بعبدا، والانسحاب من القتال في الجمهورية العربية السورية.

العراق

٦٩ - في ٢١ تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء التقارير عن الأخطار التي تهدد الأقليات العرقية والدينية في الموصل وأنحاء من العراق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما في ذ لك الإنذار النهائي الذي وُجّه إلى المسيحيين باعتناق الإسلام أو دفع الجزية أو مغادرة المدينة أو مواجهة إعدام وشيك.

٧٠ - وفي ٢٣ تموز/يوليه استمع المجلس إلى إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة عن الحالة في العراق. وأدلى ببيان أمام المجلس الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق نيكولاي ملادينوف، والممثل الدائم للعراق. وأفاد الممثل الخاص في إحاطة قدمها عن طريق الفيديو من بغداد بأن تنظيم الدولة الإسلامية

يسيطر آنذاك على حوالي ثلث البلد، ويرتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك اضطهاد المسيحيين وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية. وشدد على أن الحالة في العراق تشكل تهديدا معقدا داخل المنطقة بأكملها وخارجها، ودعا مجلس الأمن إلى المطالبة بوقف الأعمال العدائية ومحاسبة مرتكبيها.

٧١ - وقال الممثل الخاص أيضا إن حل الأزمة لن يكون عسكريا وسوف يحتاج إلى معالجة جذرية لأسباب العنف وإلى تنفيذ مجموعة من التدابير السياسية والاجتماعية تعالج شواغل جميع الطوائف. وقدم إحاطة إلى المجلس عن التطورات السياسية التي استجدت مؤخرا في بغداد، بما في ذلك انتخاب البرلمان ورئيسه ونائب رئيسه، وأيضا عن العلاقات بين العراق والكويت.

٧٢ - وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية في العراق، فضلا عن سلامته الإقليمية، وأدانوا تنظيم الدولة الإسلامية لما يرتكبه من أعمال عدائية ضد الحكومة وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك اضطهاد المسيحيين وغيرهم من الأقليات. وربط بعض الأعضاء بين تدهور الحالة في العراق وبين النزاع في الجمهورية العربية السورية، ودعوا جميع الأطراف إلى الكف عن أي أعمال من شأنها أن تدعم الأنشطة الإرهابية. ورحبوا بانتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس النواب، وحثوا الساسة العراقيين على انتخاب رئيس ورئيس للوزراء وتشكيل حكومة شاملة للجميع في أقرب وقت ممكن. وأيدوا جميعا تمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مدة سنة إضافية.

٧٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع قراره ٢١٦٩ (٢٠١٤) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

اليمن

٧٤ - في ٩ تموز/يوليه، قدم المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، جمال بن عمر، إحاطة إلى المجلس في إطار البند المعنون ''مسائل أخرى'' عن الحالة في اليمن. وأبلغ المجلسَ بأن الحوثيين استولوا على مدينة عمران في شمال العاصمة صنعاء حيث تسببوا في حدوث عدد كبير من الإصابات. وقال إن تقارير أفادت بأن أعضاء سابقين في النظام، بمن فيهم الرئيس السابق صالح، يؤيدون تلك المجموعة التي تهدف إلى تقويض الحكومة الانتقالية التي يقودها الرئيس عبد ربه منصور هادي. وحث المستشار الخاص المجلس على اتخاذ إجراءات بتوجيه رسالة قوية إلى الأطراف، لا سيما إلى من يحاولون تقويض العملية الانتقالية، بمن فيهم أعضاء النظام السابق، والحوثيون.

٧٥ - وفي ١١ تموز/يوليه أصدر المجلس بيانا للصحافة أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء التدهور الخطير في الحالة الأمنية في اليمن إثر أعمال العنف التي شهدتها مدينة عمران. وطالب أعضاء المجلس الحوثيين وجميع الجماعات المسلحة والأطراف المشاركة في أعمال العنف الانسحاب من عمران ورفع أيديهم عنها وتسليم ما نهبوه فيها من أسلحة وذخائر إلى السلطات الوطنية الموالية للحكومة. وأشاروا إلى القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) الذي ضمّنه المجلس تدابير جزاءات محددة الهدف ضد المخربين، وحث فريق الخبراء على النظر فيها والاسراع بتقديم توصيات ذات صلة إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٧٦ - في ١٧ تموز/يوليه، استمع المجلس في إطار البند المعنون ''مسائل أخرى'' إلى إحاطة عن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأبلغ السفير أوه جون (جمهورية كوريا) المجلس بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت منذ شباط/فبراير ٢٠١٤ ست عمليات إطلاق لقذائف تسيارية شملت إطلاق ١٠ صواريخ من فئة سكود التسيارية القصيرة المدى وصاروخين من طراز نودونغ التسياريين المتوسطي المدى في البحار المحيطة بشبه الجزيرة الكورية. وأضاف أن الفترة نفسها شهدت إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحوالي ١٠٠ من القذائف والصواريخ وقذائف المدفعية القصيرة المدى. وأشار إلى أن تلك العمليات زادت من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا برمته، وأنها تشكل أيضا تهديدا كبيرا للطيران الدولي والملاحة البحرية الدولية، فضلا عن سلامة المدنيين.

٧٧ - واتفق أعضاء المجلس على ورقة معلومات للصحافة أدانوا فيها إطلاق القذائف التسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصف ذلك انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) وحثوا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال التام لقرارات المجلس ذات الصلة. وأثناء المناقشات، شدد أعضاء المجلس على أن الاستفزازات التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي أعمال غير مقبولة وتقوض السلم والأمن في المنطقة. وشدد بعض الأعضاء على الحاجة إلى ممارسة جميع الأطراف المعنية لضبط النفس، بما في ذلك الامتناع عن الأنشطة العسكرية، وتهيئة الظروف لاستئناف المحادثات السداسية الأطراف.

حفظ السلام

٧٨ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، عقد المجلس مناقشة مفتوحة في إطار بند ''عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام'' حول موضوع ''الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتطورها''، وهو موضوع اقترحته رواندا. وأبلغ الأمين العام المجلس في ملاحظاته الاستهلالية بأن الشراكات مع المنظمات الإقليمية ينبغي أن تتواصل على أساس نقاط القوة النسبية لكل مجموعة من تلك المنظمات. وشدد على أنه من المهم استخلاص الدروس مما حدث مؤخرا في أنحاء أفريقيا في الوقت الذي تواصل فيه الأمم المتحدة العمل من أجل تعزيز عمليات السلام بقيادة أفريقية، واستمرارية تلك العمليات وقابليتها للتنبؤ.

٧٩ - وأشار نائب الأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، مارسياج بوبويسكي في معرض دعوته إلى الزيادة من الشراكات إلى أن للمنظمات الإقليمية دورا بالغ الأهمية في نجاح الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وحث المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، تيتي أنطونيو، من جهته أعضاء المجلس على الاستفادة من المداولات السابقة بشأن الشراكات، بما في ذلك ما يتعلق منها بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي. وأكد من جديد فيما يتعلق بالشراكات الدينامية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أن تقدما كبيرا أُحرز في ذلك المجال وأن تعزيز تنسيقه متواصل، وأن العمل في هذا المجال يتطلب مزيدا من الابتكار.

٨٠ - وتحدث ممثلو دول أعضاء وغير أعضاء في المجلس عن الحاجة إلى تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وشركاء آخرين، وأقرّوا بالعديد من المزايا النسبية التي تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى الجهود الدولية لحفظ السلام. وأثار المتكلمون مسائل تتصل بالتمويل المستدام والقابل للتنبؤ، والحاجة إلى ردود استباقية، وتعزيز بناء القدرات والتنسيق.

٨١ - وخلال المناقشة المفتوحة، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)، الذي عرضته رواندا وأعرب فيه المجلس عن تصميمه على اتخاذ خطوات فعالة من أجل مواصلة توطيد العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة فضلا عن المبادئ الأساسية لحفظ السلام، والقانون الدولي. وأكد المجلس في ذلك القرار على الحاجة إلى تعزيز القدرة على التنبؤ بتمويل المنظمات الإقليمية عندما تتولى حفظ السلام بتكليف من مجلس الأمن واستدامة هذا التمويل والمرونة في الحصول عليه، مع التأكيد مجددا على أن المنظمات الإقليمية مسؤولية عن تأمين الموارد البشرية والمالية واللوجستية وغيرها من الموارد للمنظمات

التابعة لها. وطلب إلى الأمين العام القيام، بالتشاور الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بوضع تقرير تقييمي للتقدم المحرز على صعيد الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية في عمليات حفظ السلام، وبتقديم توصيات في ذلك الشأن، في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

٨٢ - في ١٥ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة عن موضوع ”بناء السلام بعد انتهاء النزاع“ في مناقشة لتقرير لجنة بناء السلام عن دورتها السابعة (S/2014/67). وقدم الممثل الدائم لكرواتيا، والرئيس السابق للجنة بناء السلام، فلادمير دروبنياك، التقرير ثم تكلم رئيس اللجنة الحالي، أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل.

٨٣ - وأشار الممثل الدائم لكرواتيا إلى أن التقرير يركز على مهام رئيسية ثلاث، هي الدعوة وإدامة الاهتمام؛ وتعبئة الموارد؛ وتحقيق الاتساق، مضيفا أن التركيز انصب على وجه الخصوص على سبل الاستفادة من خبرة وقدرات أعضاء اللجنة على تقديم الدعم في تحقيق أهداف البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وأبلغ أيضا عن إحراز تقدم كبير في تحديد الطرائق العملية للتفاعل غير الرسمي بين اللجنة ومجلس الأمن، بما في ذلك الزيارات الميدانية والنظر دوريا في ولايات البعثات.

٨٤ - وذكر الممثل الدائم للبرازيل بصفته الرئيس الحالي للجنة، أن الأزمات الأخيرة التي حدثت في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان تمثل تذكيرا مؤلما بأن الجهود الرامية إلى منع النزاعات من النشوب مجددا لا تزال غير كافية وأن الأدوات المستخدمة في تلك الجهود غير فعالة. وأضاف أن اللجنة التي عززتها في الوقت المناسب المبادرات الاستراتيجية التي اتخذها صندوق بناء السلام تواصل العمل بشكل مكثف من أجل تحقيق الاستقرار في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة وفي غيرها من الحالات القطرية. وأشار أيضا إلى أن الملكية الوطنية لجميع الجهود، والمشاركة الإقليمية هما من المبادئ السياسية الرئيسية التي يقوم عليها بناء السلام، وشدد على أن التجربة أظهرت أهمية التدخلات البرنامجية والتركيز على بناء المؤسسات التي تعزز قدرة المجتمعات على السيطرة على التوترات، وتقديم الخدمات، وحماية حقوق الإنسان، وتيسير الوصول إلى العدالة.

٨٥ - وأثنى أعضاء المجلس على عمل لجنة بناء السلام تحت قيادة رئيسيها الحالي والسابق. وشددوا على أهمية استعراض هيكل بناء السلام في عام ٢٠١٥، وأوضحوا أن ذلك الاستعراض سيكون فرصة لإجراء تقييم نقدي للتوصيات الصادرة عن استعراض

عام ٢٠١٠، وسيضع اللجنة في موقف أفضل استراتيجيا للوفاء بولايتها. وأكد أعضاء المجلس على الحاجة إلى الحلول المستدامة التي تعالج الأسباب الجذرية للتراعات، مع أخذ البعد الإقليمي في الاعتبار. وأشاروا إلى أهمية الملكية الوطنية في بناء السلام، ولاحظوا أن اتّباع نهج شامل يساعد في الحيلولة دون تجدد العنف. وشددوا في هذا الصدد على دور اللجنة الاستشاري بوصفها منبرا فريدا من نوعه لتيسير اتساق جهود المجلس في بناء السلام والتكامل بينها.

٨٦ - ووافق بعض أعضاء المجلس على أن بناء القدرات المؤسسية ومشاركة المرأة يمثلان عنصرين رئيسيين في الانتعاش بعد انتهاء التراع، وأثنوا على قيام منظومة الأمم المتحدة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه أحد ركائز أنشطة بناء السلام، فضلا عن الدعوة إلى المصالحة وإقامة العدل، بما في ذلك من خلال العدالة الانتقالية، باعتبارهما من الركائز الهامة في بناء السلام بعد انتهاء التراع. وشدد أعضاء آخرون على وجوب مواصلة تركيز أنشطة بناء السلام بعد انتهاء التراع على معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ودعوا، في هذا الصدد إلى تقسيم العمل تقسيما واضحا بين جميع الهياكل المعنية.

٨٧ - وفي تحاور غير رسمي جرى عقب ذلك في ١٥ تموز/يوليه، دُعي رئيس لجنة بناء السلام، ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، وممثلو البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة، ورئيس الفريق العامل التابع للجنة المعني بالدروس المستفادة، ومكتب دعم بناء السلام، إلى تبادل وجهات النظر بشأن لجنة بناء السلام. وركزت تلك الجلسة غير الرسمية على المهمة الاستشارية للجنة لدى مجلس الأمن، ولا سيما التقدم في التركيز على محتوى التفاعل وشكل ممارسته المتطورة، وكيفية التعامل مع تجدد التراع.

الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية

٨٨ - في ٢٨ تموز/يوليه، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2014/14) أعرب فيه عن بالغ قلقه من التقارير التي أفادت بوصول جماعتين إرهابيتين مدرجتين في قائمة اللجنة المنشأة عملا بقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، هما ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ و ”جبهة النصرة“، إلى حقول النفط وخطوط الأنابيب في سورية والعراق، وأدان أي اتجار مباشر أو غير مباشر بنفط الجمهورية العربية السورية والعراق مع تلك الجماعات الإرهابية.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

٨٩ - في ٣٠ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن البند المعنون ”تنفيذ المذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)“ (الجلسة الختامية). ودعا رئيس المجلس أعضاءه إلى إجراء تقييم نقدي لعمل مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه، واقتراح توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يحسن فعالية وكفاءة أعماله، ولا سيما في التعامل مع الحالات القطرية الراهنة.

٩٠ - ومن حيث الجوهر، سيطرت على أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط (بما في ذلك قضية فلسطين)، وأوكرانيا، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، وكذلك الشراكات الإقليمية في حفظ السلام.